الرقم :

التاريخ :

**قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ١٩٧٧م
في شأن تخصيص سكن في أبو ظبي
للمواطنين العاملين في حكومة الاتحاد**

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٧٣م في شأن الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية ،
وبناء على توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة ، وموافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

مادة (١)

تسرى أحكام هذا النظام على الموظفين من مواطني الدولة ، الذين يعملون بالوزارات الاتحادية في أبو ظبي
أو العين وفقا للشروط والأوضاع المبينة بالمواد التالية :

مادة (٢)

تخصص الحكومة سكنا مناسباً في أبو ظبي أو العين للراغبين في هذا السكن من الفئات الآتية ، الذين لا
يتمتعون بسكن حكومي مجاني خاص بهم في أبو ظبي أو العين .

(١) رؤساء الأقسام والموظفين شاغلي الدرجة الثانية من الحلقة الثانية فما فوق .

(٢) أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بديوان عام وزارة الخارجية .

مادة (٣)

يستحق الموظف الذي تسرى في شأنه أحكام هذا النظام من تاريخ تسلمه المسكن ، منحة أثاث قدرها
(٣٠,٠٠٠) ثلاثون ألف درهم للمتزوج و (١٥,٠٠٠) خمسة عشر ألف درهم للأعزب .

مادة (٤)

يعتبر الأثاث ملكاً خاصاً للموظف بعد مضي أربع سنوات من تاريخ صرف منحة الأثاث .

مادة (٥)

يوقف صرف بدل السكن المقرر شهرياً للموظف من تاريخ تسلمه المسكن المخصص له من قبل الحكومة .

مادة (٦)

يلتزم الموظف بأن ينتفع بالسكن المخصص له في إقامته الشخصية ومن يعولهم ، ولا يجوز أن يؤجره للغير .

مادة (٧)

على كل موظف من المعاملين بأحكام هذا النظام أن يقدم بياناً بحالته الاجتماعية وفقاً للنموذج الذي تعده دائرة شؤون الموظفين بكل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر على الأكثر من حدوثه .

مادة (٨)

إذا أنهيت خدمة الموظف المخصص له السكن أو نقل خارج أوطبى أو رغب في عدم الانتفاع بالسكن المخصص له من قبل الحكومة ، وجب عليه تسليم المسكن خالياً إلى الحكومة ، كما يجب عليه أن يرد إلى الحكومة مبلغاً قدره ٢٠% من قيمة منحة الأثاث التي صرفت له عن كل سنة تبقت من الأربع سنوات المشار إليها في المادة (٤) من هذا النظام ، فإذا كانت المدة المتبقية من أربع السنوات تقل عن سنة كاملة رد الموظف نسبة جزئية من العشرين في المائة تعادل كسور السنة ، ويعتبر جزء الشهر شهراً كاملاً في حساب الرد .

ويعاد إليه في هذه الحالة بدل السكن المقرر له شهرياً من تاريخ تسليم السكن إلى الحكومة .

مادة (٩)

كل من يقدم بيانات غير صحيحة أو يخالف أحكام المادة (٦) من هذا النظام يجازى تأديبياً طبقاً للأحكام المقررة في قانون الخدمة المدنية رقم (٨) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، ويسترد منه ما يكون قد صرف إليه بدون وجه حق .

مادة (١٠)

يتم تخصيص السكن وصرف منحة الأثاث بناء على إجراء ذاتي تصدره دائرة شؤون الموظفين .

مادة (١١)

يضع مجلس الخدمة المدنية القواعد التنظيمية اللازمة لمتابعة تنفيذ هذا النظام حسبما يقتضيه الصالح العام ، كما يتولى المجلس إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه .

مادة (١٢)

على جميع الجهات المختصة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا النظام ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في : ١٩٧٧/٥/٢٣ م